

المؤتمر البرلماني الدولي حول النوع الاجتماعي والسياسة بيان رسمي

1. لقد قمنا نحن، المندوبون 49 القادمون من 44 برلمانًا في جميع أنحاء العالم، بالإجتماع معاً تحت رعاية رابطة الكونغرس البرلمانية والاتحاد البرلماني الدولي في خلال الفترة ما بين 8-6 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 وذلك في ديار البرلمان بمدينة لندن لمناقشة تمثيل الجنسين في السياسة والبرلمان والحياة العامة. وكانت أغراضنا هي: التركيز على أفضل الممارسات وعلى البحث والابتكار، ذلك لتعزيز المساواة ما بين الجنسين في عملية صنع القرار؛ والنظر في دور مختلف أصحاب المصلحة والجهات المعنية في تشجيع مشاركة المرأة في العملية السياسية؛ واستكشاف سبل النهوض بوضع المرأة الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من خلال وضع السياسات وسن التشريعات، ودعم تمكين المرأة على المستوى الشعبي من خلال التعليم والاستقلال الاقتصادي.
2. إننا نُثني على إنجازات المرأة الرائدة التي تقوم بدور القدوة في جميع قطاعات المجتمع.
3. ونؤيد عمل الأمم المتحدة للمرأة في دعم المرأة وتقدم المشورة للحكومات بشأن حقوقها في مختلف القطاعات وكذلك في إبراز قضية المساواة ما بين الجنسين.
4. ونؤكد على ضرورة المساواة ما بين الجنسين لإحراز تقدم في مجال التحرر الاجتماعي والاقتصادي والتنمية في جميع المجتمعات حول العالم. إننا نؤيد الجهد الذي تبذلها الحكومات في السعي نحو تحقيق الهدف الإنمائي للألفية رقم 3 الذي يرمي إلى تعزيز المساواة ما بين الجنسين وتمكين المرأة وما زال يساوونا شعور بالقلق إزاء ما يلي: جميع الحاجات التي تحول دون تعليم الفتيات، ولا سيما الواتي تأتين من أقر الخفيات، واستمرار ممارسات الزواج القسري، والعنف والإعتداء الجنسي الموجه ضد النساء والفتيات والاتجار بهن، وممارسة عملية تشويه الأعضاء التناسلية للإناث الفاسية واستخدام الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب، ولسوف نسعى إلى القضاء عليها جميعاً.
5. ونحن نتطلع إلى مواصلة تقديم إطار التنمية فيما وراء 2015 ودعم الطموح لضم مسألة تحقيق المساواة ما بين الجنسين إلى جدول الأعمال اللاحق للأهداف الإنمائية للألفية.
6. نحن نسلط الضوء على الفوائد التي تعود على النساء والرجال من تحقيق المساواة ما بين الجنسين في التمثيل. ومع الإقرار بأنه قد تم إحراز بعض التقدم في مجال التمثيل البرلماني، نحن نأسف لأن ذلك التقدم غير منتظم وأن المساواة لا تزال هدفاً بعيد المنال. إننا نشعر بخيبة أمل من وجود عدد قليل نسبياً من النساء في أدوار القيادة السياسية وللambil المستمر لتعيين شخصيات نسائية سياسية لتولي محافظ ترتبط بصورة نمطية بال النوع الاجتماعي.
7. وفي حين أننا ندرك قيود نظام "الكوتا" أو تقسيم الحصص بين الجنسين، فإننا نؤيد جهود البرلمانيات حيث قامت الحصص فيها بتحقيق مزيد من التوازن في التمثيل، ونشجع استخدام نظام الحصص بين الجنسين حيثما أمكن، إلى جانب تدابير أخرى، كما نطمئن إلى تحقيق المساواة في جميع المقاعد.
8. كما أننا نلاحظ نجاح استخدام الميزنة على أساس النوع الاجتماعي كوسيلة لقياس أثر السياسات الاقتصادية الوطنية على النساء والرجال، خاصة في أوقات عدم الاستقرار الاقتصادي على المستوى العالمي، ونسلط الضوء على حاجة الحكومات إلى الأخذ بعين الاعتبار كيف يمكن أن تؤثر التشريعات على الرجال والنساء بشكل مختلف، بما في ذلك، ولكن ليس على سبيل الحصر، ما ينسبح على مجال الصحة، وحقوق الإنسان والتعليم والعدالة وفرص العمل؛ وندعو إلى إلغاء جميع القوانين والممارسات التي تنطوي على تمييز ضد المرأة.
9. نحن نشجع: تقديم الإرشاد والتوجيه لدعم المرشحين والنواب المنتخبين حديثاً؛ والمناصرة، وزيادة الوعي، والبرامج الداعمة العملي لمعالجة اختلال التوازن بين الجنسين في أدوار صناع القرار داخل المجتمع المدني، والشبكات المهنية والجمعيات والأحزاب السياسية والمؤسسات، والتطوير الوظيفي المستمر للبرلمانيين من خلال التبادلات الفائمة ما بين النظرة والمشاركة في الندوات والمؤتمرات والمنتديات الأخرى وبرامج بناء القدرات.

10. نحن نشجع برلماناتنا أيضاً على العمل الحديث الذي تصبح أماكن أكثر ترحيباً بالأسر وذلك من خلال تكيف العمليات والممارسات والمرافق وعن طريق تبادل أفضل الممارسات من خلال الشبكات البرلمانية الدولية.

11. ونشجع وسائل الإعلام على التوصل إلى إخراج تقارير أكثر وضوحاً وتوازناً ودقة عن المرأة في الحياة السياسية والحياة العامة والسعى إلى العمل معها في هذا الصدد

12. نحن نمدح ونسلط الضوء على عمل: برنامج الاتحاد البرلماني الدولي للشراكة بين الجنسين، ولا سيما مشروع البرلمانات الحساسة لل النوع الاجتماعي؛ ورابطة الكونفدرالية البرلمانية من خلال رابطة النساء البرلمانيات. وتشيد بخطبة العمل للبرلمانات التي تراعي الفوارق بين الجنسين¹ الذي أعتمدها الاتحاد البرلماني الدولي مؤخراً، ونشجع الأعضاء بشدة على لفت إهتمام حوكمنا وبرلماناتهم إلى خطة العمل هذه.

13. نحن نرحب بمجموعة النوع الاجتماعي البرلمانية التي تأسست مؤخراً على بوابة "أغورا" وندعمها: والتي سوف تتيح الفرصة لمواصلة الحوار بشأن قضايا المساواة بين الجنسين، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، ودراسات الحالة والموارد، بحيث تعطي صوت للبرلمان لكي يعلق على العملية التي تدور على صعيد التعامل ما بين الحكومات، وخاصة من خلال المساهمة في عمل لجنة وضع المرأة في (CSW)57 والتي سوف تجتمع في مارس/آذار 2013 – حيث سيكون الموضوع ذو الأولوية هو القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات.

14. ودعماً للموضوع ذو الأولوية لدى لجنة وضع المرأة 2013، سوف نرتبط مع الجهات المعنية للبدء في / تنفيذ التشريع المعني بالعنف ضد النساء والفتيات لدى كل منا. ونتوقع أن يحدد ويملاً مثل ذلك التشريع الثغرات الموجودة في الأطر القانونية الوطنية التي تتعامل مع جميع أشكال العنف ضد المرأة، وذلك باستخدام البيانات الحالية وأفضل الممارسات كنهج قائم على الأدلة لإحداث تغيير في التشريعات والسياسات. وعلاوة على ذلك سنسعى لمحاسبة حوكمنا على مسؤولياتهم وسياساتهم وخطط عملهم الموضوعة لمعالجة والقضاء على العنف ضد المرأة وتشجيع تخصيص ميزانيات كافية لتلك المبادرات.

¹ <http://www.ipu.org/conf-e/127/res-plan.htm>